نشرة صندوق النقد الدولي

مجموعة من سكان كارترفيل، ولاية جورجيا، مصطفين للحصول على بقالة مجانية. يقول صندوق النقد الدولي إن الحد من الفقر سيتطلب تحسين فرص العمل والنمو الاقتصادي (الصورة: Robin Nelson/ZUMA press)

فحص سلامة الاقتصاد

ينبغي أن تتضافر الجهود لدعم النمو طويل الأجل وتخفيض الفقر في الولايات المتحدة

بقلم رافي بالاكريشنان، إدارة نصف الكرة الغربي بصندوق النقد الدولي

٢٣ يوليو ٢٠١٤

- التعافي يكتسب زخما في الولايات المتحدة، لكن الضعف الملاحظ في الربع الأول من العام يشير إلى نمو مخيب للآمال في ٢٠١٤
- التوصل إلى اتفاق يكفل إجراء ضبط موثوق لأوضاع المالية العامة على المدى المتوسط لا يزال من الأولويات القصوى
- الخروج من مرحلة أسعار الفائدة الصفرية سيكون مهمة معقدة تتطلب تواصلا جماهيريا حذرا

التعافي يكتسب زخما في الولايات المتحدة لكن إدارة الخروج من مرحلة أسعار الفائدة الصفرية وإعطاء دفعة للنمو الممكن يتصدران قائمة الأولويات حتى الآن، حسب آخر تقرير أصدره الصندوق عن هذا الاقتصاد الأكبر على مستوى العالم.

زادت سرعة النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة في النصف الأول من عام ٢٠١٣، لكن اقتران الشتاء القارس غير المعتاد مع عدد من العوامل الأخرى – بما فيها استمرار المصاعب في سوق المساكن، وتصحيح المخزون، وتباطؤ الطلب الخارجي – أدى إلى تراجع القوة الدافعة وراء هذا التحسن. وعلى ذلك، هبط الناتج إلى -٢,٩% في الربع الأول من عام ٢٠١٤ – وهو أول انكماش فصلي منذ أوائل ٢٠١١.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تزاد سرعة النمو في بقية هذا العام (في حدود ٣-٣,٥%) مع تحسن توظيف العمالة وتعزيز إنتاج الشركات وانتعاش مبيعات وطلبات السلع المعمرة وعودة الثقة. غير أنه سيكون من الصعب تعويض أثر الانكماش الذي شهده الربع الأول من العام، ومن المتوقع أن يكون النمو مخيبا للآمال في العام ككل، بمعدل يبلغ ١,٧%. ومع ذلك، يتوقع خبراء الصندوق أن يتسارع النمو من جديد في عام ٢٠١٥ ليصل إلى أسرع معدلاته السنوية منذ عام ٢٠٠٥.

معالجة الفقر

بالرغم من تحسن النمو وارتفاع تشغيل العمالة، فلا يزال ما يقرب من ٥٠ مليون مواطن أمريكي يعيشون تحت وطأة الفقر ولا يملكون ما يلبي احتياجاتهم الأساسية، وهو ما يشمل طفلا من بين كل أربعة أطفال أمريكيين تقريبا. ولتخفيض هذا

العدد يتعين تحسين آفاق العمالة والنمو الاقتصادي، لكن التقرير الصادر عن الصندوق يرى أن التوسع في منح خصومات ضريبية على الدخل المكتسب ورفع الحد الأدنى للأجور يمثلان جزءا من الحل.

إعطاء دفعة للنمو طويل الأجل

ما لم تتم تدخلات أخرى على مستوى السياسات، يتوقع الصندوق أن يتوقف النمو المحتمل عند مستوى ٢% تقريبا في السنوات القادمة، نظرا للعبء الذي تشكله شيخوخة السكان على توسع القوة العاملة وتباطؤ نمو إنتاجية. ويمثل هذا النمو مستوى أقل بكثير من متوسط المعدل الممكن الذي بلغ ٣% في العقد السابق على الأزمة المالية.

ويوصي الصندوق باتخاذ سياسات تتصدى لهذا الانخفاض في معدل النمو على المدى الأطول، بما في ذلك زيادة الاستثمار في البنية التحتية، وتحسين نتائج التعليم، واعتماد نظام ضريبي أفضل، وبناء قوة عاملة ماهرة (وهو ما يشمل إصلاح نظام الهجرة والتدريب على العمل وتوفير المساعدة في رعاية أطفال الأسر العاملة).

تخفيض الديون

لا يزال فريق الصندوق يؤيد اعتماد خطة موثوقة للضبط المالي على المدى المتوسط بغية معالجة ديناميكية الدين على المدى الأطول، ولإتاحة درجة من المرونة تتيح بعض الدعم المالي للاقتصاد على المدى القصير، بحيث يصمم هذا الدعم على نحو يستهدف الحد من الفقر وتشجيع النمو على المدى الأطول. ويوصي الصندوق أن تتضمن خطة المالية العامة خطوات لتخفيض النمو في تكاليف الرعاية الصحية، وإصلاح نظام الضمان الاجتماعي، وزيادة الإيرادات الضريبية.

التخلي عن أسعار الفائدة الصفرية

يتمثل هدف السياسة النقدية في إدارة الخروج من مرحلة أسعار الفائدة الصفرية على نحو يسمح للاقتصاد بالاقتراب من مستوى التشغيل الكامل مع استقرار الأسعار وتجنب عدم الاستقرار المالي والتداعيات السلبية على الاقتصاد العالمي. ومن الواضح أن هذه مهمة معقدة ومليئة بالتحديات.

ولتيسير هذه العملية، يوصي الصندوق بخطوات للتوسع في أدوات التواصل الجماهيري لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي، بما في ذلك النظر في تحديد مواعيد لمؤتمرات صحفية لرئيس المجلس بعد كل اجتماع تعقده لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية، ونشر تقرير فصلي عن السياسة النقدية تؤيده اللجنة.

إيجاد نظام مالي أكثر أمانا

تم عمل الكثير للحد من المخاطر على النظام المالي. فقد أصبحت البنوك أقوى، والميزانيات العمومية أسلم، ونسب الرفع المالي تحت السيطرة، والإطار التنظيمي أفضل بكثير. ومع ذلك، لا يزال استمرار أسعار الفائدة شديدة الانخفاض منذ فترة طويلة أمرا يدعو إلى القلق الاستقرار المالي، وخاصة فيما يتصل بالأنشطة خارج النظام المصرفي التقليدي.

ويوصي الصندوق بمواجهة هذه التجاوزات من خلال تشديد معايير ضمان القروض وزيادة أوزان المخاطر بالنسبة لبعض الأصول، مع المراقبة الدقيقة لما ينشأ من مخاطر في صناعة إدارة الأصول. ويسلط التقرير الضوء على الرقابة والتنظيم في صناعة التأمين كمجال جدير باهتمام خاص.

روابط ذات صلة:

طالع التقرير

طالع الدراسة المرجعية

طالع البيان الصحفي

الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي